

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٣٠٨٤/٤٠٠٢

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القسم الرابع

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المفظ

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد نايف الابراهيم
عضو الهيئة القضائية المساعدة

— :: ز : المدح

جابر نافع عبد الله
وكيل المحامى د. منصور العقىق و

المتغير ضد المعايير :-

شركة سيمما مهندسون مستشارون
وكيلها المحامي محمد عيد بن دقqi

بتأريخ ٢٠٠٤/٦/٦ قدم هذا التمييز للطعن

في الحكم الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في القضية رقم ٢٠٠٤/١٨٨٩ تاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٩ القاضي بفسخ الحكم المستأنف الصادر عن محكمة صلح حقوق عمان رقم ٢٠٠٣/٢٩/ذمة تاريخ ٢٠٠٤/٣/١ ورفض طلب المستأنف عليه وإعادة الأوراق لمصدرها .

وتشخيص أسباب التمييز بما يلي :-

-١: أخطاء محكمة الاستئناف بفسخ قرار محكمة الصلح في القضية رقم ٢٩/٢٠٣/٢٩ ذمة كون قرار محكمة الصلح جاء موافقاً للقانون ومبيناً بالشكل القانوني الصحيح كون المميز طالب بالفائدة القانونية بالدعوى الأساس وذلك من خلال الوكالة الخاصة ومن خلال الطلبات في لائحة الدعوى وفي المرافعة

الختامية وأنّ قرار محكمة الصلح في الطلب رقم ٢٩/٢٠٠٣/ذمة جاء تطبيقاً
لأحكام المادة ١٦٧/٣ في الشكل القانوني الصحيح .

- ٢: أخطاء محكمة الاستئناف بافتراض أنّ المميز تنازل عن حقه بالمطالبة بالفائدة
القانونية من تلقاء نفسها وعليه قررت عدم أحقيته بتقديم الطلب لاحتسابها .

- ٣: أخطاء محكمة الاستئناف في قرارها بفسخ الحكم المستأنف حيث جاء قرارها
مخالفاً للقانون إذ خالفت نص المادة ١٦٧/٣ ونص المادة ١٦٨ من قانون
أصول المحاكمات المدنية وكذلك أغفلت أنّ المطالبة بالفائدة القانونية هي من
الحقوق المدنية التي تخضع للنظام المدني الطويل .

- ٤: إنّ قرار محكمة الاستئناف جاء معيناً ومناقضاً بعضه البعض وذلك لما جاء في
قرارها على الصفحة الثالثة بقولها (وعليه فإنّ محكمتنا تجد من مراجعتها
نص المادة ١٦٨ من قانون أصول المحاكمات المدنية إلى آخر
الفقرة) وهي تناقض الفقرة التي تليها مباشرة لها وذلك جلي بقولها (وإن كان
طلبه هذا يندرج ضمن أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١٦٨ من قانون أصول
المحاكمات المدنية وكان على محكمة الدرجة الأولى رفض هذا الطلب) .

- ٥: إنّ قرار محكمة الاستئناف جاء معيناً وغير مسبب بالشكل الصحيح ويفترى
للوضوح والتفصيل بالإضافة إلى افتقار القرار إلى السند القانوني الذي ارتكزت
عليه محكمة الاستئناف في قرارها مما يجعل القرار الصادر عنها حري
بالنقض .

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول
التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٢/٧/٢٠٠٤ قدم وكيل المميز
ضدّها لائحة جوابية طلب في نهايتها قبول الجواب شكلاً وتأييد القرار المميز ورد
التمييز وتضمين المميز الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة .

الـ رـاـرـة

بعد التدقيق والمداولة قانوناً نجد أنّ وقائع هذه الدعوى تتلخص بأنّ المميز كان بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢١ قد تقدم لدى محكمة صلح حقوق عمان بالطلب رقم ٢٠٠٣/٢٩ ضد المميز ضدها لاحتساب الفائدة القانونية في القضية الصلحية الحقوقية رقم ٢٠٠١/١٢٦١ والتي موضوعها المطالبة بحقوق عمالية على سند من القول بأنه كان قد اقام الدعوى العمالية رقم ٢٠٠١/١٢٦١ لدى محكمة صلح حقوق عمان على المستدعى ضدها للمطالبة بالحقوق العمالية والفائدة القانونية وأنّ محكمة الصلح أصدرت بتاريخ ٢٠٠٢/٧/٤ قرارها القاضي بإلزام المدعى عليه بمبلغ (١٠٢٥٨) ديناراً و ٥٠٠ دينار أتعاب محامية دون أن يرد في قرارها أي ذكر للفائدة رغم مطالبته بها في لائحة الدعوى وفي وكالة وكيله المحامي منصور العثوم وفي طلباته الأخيرة .

وبتاريخ ٢٠٠٤/٣/١ قررت محكمة الصلح عملاً بالمادة ٣/١٦٨ من قانون أصول المحاكمات المدنية إلزام المستدعى ضدها بدفع الفائدة القانونية المترتبة للمدعى عن المبلغ المحكوم به البالغ ١٠٢٥٨ دينار من تاريخ إقامة الدعوى الصلحية رقم ٢٠٠١/١٢٦١ وحتى السداد التام .

لم ترضِ المستدعى ضدها بقرار محكمة الصلح وطعنت فيه لدى محكمة استئناف عمان التي أصدرت بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٢٩ قرارها رقم ٢٠٠٤/١٨٨٩ القاضي بفسخ القرار المستأنف ورفض طلب المستأنف عليه .

لم يرضِ المستدعى بقرار محكمة الاستئناف وطعن فيه بهذا التمييز للأسباب الواردة في لائحة تمييزه وقدم وكيل المميز ضدها لائحة جوابية طلب فيها رد التمييز شكلاً وموضوعاً .

وعن جميع أسباب التمييز المنصبة على تخطئة محكمة الاستئناف على النتيجة التي توصلت إليها وردها طلب المستدعى (المميز) نجد بأنّ محكمة الاستئناف قد توصلت بأنّ محكمة الصلح لم تحكم للمستدعى بقرارها رقم ٢٠٠١/١٢٦١ بالفائدة القانونية وقد تم استئناف وتمييز هذا القرار دون أن يطعن المستدعى بقرار محكمة الصلح المشار إليه أعلاه لعدم الحكم له بالفائدة القانونية .

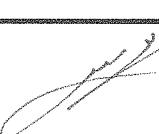
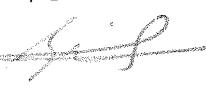
ومن الرجوع إلى أحكام المادة ٣/١٦٨ من أصول المحاكمات المدنية التي استند إليها المميز في هذا الطلب نجد أنها تنص على ما يلي (إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية فعليها بناء على طلب أحد الخصوم أن تفصل في الطلبات التي أغفلتها بعد تبليغ الخصم الآخر بذلك ويخضع هذا الحكم لقواعد الطعن التي تسري على الحكم الأصلي) .

وحيث أن المستدعي لم يطعن بقرار محكمة الصلح رقم ٢٠٠١/١٢٦١ الذي لم يقض له بالفائدة القانونية فيكون قد قصر بحقه والمقصر أولى بتحمل التقصير ولا يعتبر عدم الحكم له بذلك القرار من باب تصحيح الأخطاء المادية الكتابية أو الحسابية حسب مفهوم المادة ١/١٦٨ من ذات القانون وعليه وحيث توصلت محكمة الاستئناف لهذه النتيجة فإن هذه الأسباب لا ترد على القرار المميز مما يتبعها ردتها .

لـ
ذا ودون الحاجة للرد على أسباب
اللاحقة الجوابية لأن في إجابتنا على أسباب التمييز الرد الكافي عليها نقرر رد التمييز
وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ١٣ صفر سنة ١٤٢٦ الموافق ٢٤/٣/٢٠٠٥

عضو و القاضي المترئس

_____ ٢٠٠٥/٣/٢٤
عضو و _____

رئيـسـ الـدـيـوان

دقـقـ / نـمـ